

عمان

من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي مستقرًا ليصل في المتوسط إلى ٣,٦% خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٩-٢٠٢١ بدعم من البرنامج الحكومي الهادف للتنويع الاقتصادي والإنفاق على البنية التحتية في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي. إلا أن ارتفاع مستويات الإنفاق سيؤدي إلى زيادة العجز المالي- ليصل في المتوسط إلى ٦% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المقبلة - بما يرفع الدين العام إلى حوالي ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المقبلين. وتعد تلك العوامل، بالإضافة إلى تراجع الاحتياطات بالعملة الأجنبية والحساسية اتجاه سعر النفط، من ضمن المخاطر التي تهدد آفاق النمو على المدى المتوسط.

الإصلاحات تدعم النمو الاقتصادي

من المرجح أن يرتفع النمو الاقتصادي في سلطنة عمان بوتيرة مطردة خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٩-٢٠٢١ على خلفية الإصلاحات المعززة للنمو التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد. ونتيجة لذلك، نتوقع ارتفاع مستويات النمو لتصل إلى ٣,٩% في العام ٢٠٢١ بدعم من النمو المتواصل لنشاط القطاعين النفطي وغير النفطي.

وعلى الرغم من أن إنتاج النفط في سلطنة عمان سيظل محدوداً بموجب اتفاقية أعضاء منظمة الأوبك والمنتجين المستقلين لخفض حصص الإنتاج، إلا أن التوسع المستمر في الطاقة الإنتاجية للغاز من المقرر أن تعوض ذلك، لا سيما بعد اكتشافات الغاز الطبيعي غير المصاحب والدخول في شراكات جديدة لتنفيذ المشاريع المشتركة مع شركات الطاقة الدولية. وبناءً على ذلك، نتوقع أن يتراوح معدل النمو الحقيقي للقطاع النفطي ما بين ٣-٤% خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.

كما قد تتسارع وتيرة نمو القطاع غير النفطي ليصل في المتوسط إلى ٣,٦% على أساس سنوي حتى العام ٢٠٢١، حيث تمضي الحكومة قدماً في تطوير قطاعاتها الرئيسية المتمثلة في التصنيع والنقل واللوجستيات والسياحة، تمشياً مع "رؤية ٢٠٢٠".

التضخم إلى ارتفاع على خلفية تطبيق الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة

ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في أسعار المستهلكين في العام ٢٠١٩ إلى ١,٥% نتيجة لفرض الضريبة الانتقائية على بعض البضائع في يونيو الماضي. ومن المرجح أن يستمر ارتفاع التضخم في العام ٢٠٢٠ بضغط من تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وهو الأمر الذي يتوقع أن يضيف حوالي ١% لمعدل التضخم لعام واحد. كما يتوقع أن تنخفض الضغوط التضخمية إلى حد ما في العام ٢٠٢١ مع تلاشي التأثير الأولي لضريبة القيمة المضافة.

استمرار المخاوف المتعلقة بالمواقف المالية والخارجية

ومن المنتظر أن يظل العجز المالي مرتفعاً في ظل إجراءات التحفيز المالي المستمرة وتراجع أسعار النفط. كما يتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية نتيجة لتطبيق الضريبة الانتقائية خلال العام الحالي وفرض ضريبة القيمة المضافة في العام المقبل بما سيخفف من بعض الزيادات المتوقعة في الإنفاق. إلا أنه في ظل غياب مزيد من الإصلاح المالي الملحوظ، سيظل عجز الموازنة مرتفعاً على الأرجح ليصل في المتوسط إلى حوالي ٦% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٩-٢٠٢١. وسيؤدي هذا في النهاية إلى رفع مستويات الدين العام إلى حوالي ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما قد يتراجع عجز الحساب الجاري الخارجي لسلطنة عمان خلال فترة التوقع ليصل في المتوسط إلى حوالي ٦% من الناتج المحلي الإجمالي حتى العام ٢٠٢١. وقد يؤدي تضخم العجز المالي والحساب الجاري إلى الضغط على الاحتياطات بالعملة الأجنبية لدى السلطنة والتي بلغت وفق الإحصاءات الرسمية في البنك المركزي ١٦,٥ مليار دولار في أبريل الماضي، بتراجع بلغت نسبته ٤,٨% منذ بداية العام، بما يكفي لتغطية ثمانية أشهر من الواردات. إلا أنه على الرغم من ذلك، تظهر مؤشرات على تراجع احتياطات الصندوق السيادي.

تمويل العجز عن طريق إصدار الديون والخصخصة

قامت وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الثلاث بخفض التصنيف السيادي لعمان إلى درجة ما دون الاستثمار بما قد يجعل من الصعب عليها خفض التكلفة العالية الحالية على إصدارات أدوات الدين الجديدة. إلا أنه هناك إشارة إلى دخول الحكومة في محادثات مع بنوك أجنبية بشأن إصدار سندات سيادية تصل قيمتها إلى ملياري دولار، بما يمثل أولى إصداراتها من أدوات الدين الدولية في العام ٢٠١٩ في إطار خطة الحكومة لتمويل ٨٥% من العجز المالي لهذا العام عن طريق الاقتراض المحلي والأجنبي.

من جهة أخرى، تسعى الحكومة أيضاً إلى تعزيز جهود الخصخصة وتنفيذ خطط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تخفيف القيود المالية. وفي هذا الإطار، يبدو أن عمان استقطبت مبالغ كبيرة في شكل استثمار أجنبي مباشر العام الفائت والذي قد يستمر على المدى المتوسط. حيث تخطط الحكومة لخصخصة شركتي كهرباء وهما الشركة العمانية لنقل الكهرباء وشركة مسقط لتوزيع الكهرباء (بأصول مجمعة بقيمة ٣,٢ مليار دولار).

السيولة ستظل محدودة

من المتوقع أن تظل السيولة في عمان تحت وطأة ضغوط شديدة على المدى المتوسط، حيث يفوق نمو ائتمان القطاع الخاص والاقتراض الحكومي نمو الودائع. حيث أظهرت أحدث البيانات نمو ائتمان القطاع الخاص بمتوسط ٢,١% في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، في حين سجلت الودائع نمواً بنسبة ١% في المتوسط خلال نفس الفترة. ومن المقرر أن يتلقى نمو ائتمان القطاع الخاص دعماً من انتعاش قطاع الأعمال وتزايد الطلب على الإسكان. إلا أن نمو الودائع سيكون محدوداً على خلفية ضعف نمو الودائع الحكومية (نتيجة لتراجع إيرادات النفط).

المخاطر السلبية قد تؤثر على آفاق النمو

ومن المرتقب أن يسجل الاقتصاد معدلات نمو قوية خلال الفترة المقبلة في ظل استمرار التزام الحكومة بتطبيق خطط التنويع الاقتصادي. إلا أن ارتفاع الدين العام وكذلك ضعف الحساب الجاري الخارجي يشكلان مصدر قلق للمستثمرين. ومن الممكن أن تساهم خطط زيادة الإيرادات غير النفطية وتدفقات الاستثمار الأجنبي في تخفيف بعض من تلك المخاوف فيما يتعلق بخطط التنمية في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي.

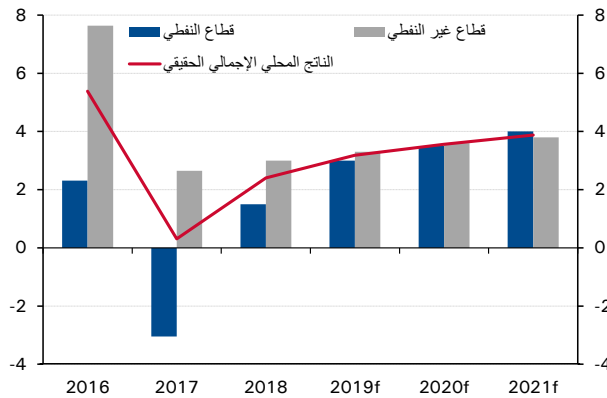
الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	٢٠٢١*	٢٠٢٠*	٢٠١٩*	٢٠١٨	٢٠١٧	
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٨٤,٠	٨٤,٠	٨٠,٠	٧٥,٠	٧٠,٧	مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٣,٩	٣,٦	٣,٢	٢,٤	٠,٣	% النمو السنوي
النقطة	٤,٠	٣,٥	٣,٠	١,٥	٣,٠	% النمو السنوي
غير النفط	٣,٨	٣,٦	٣,٣	٣,٠	٢,٦	% النمو السنوي
التضخم	١,٥	٢,٥	١,٥	٠,٩	١,٦	% النمو السنوي
ميزان المالية العامة	٤,٧-	٥,٨-	٦,٩-	٥,٠-	١٤,٩-	% من الناتج المحلي الإجمالي
الحساب الجاري	٤,٢-	٦,١-	٧,٧	٦,١-	١٥,٢-	% من الناتج المحلي الإجمالي
الدين العام	٤٠,٧	٤٢,٩	٤٥,١	٤٣,١	٤٧,٠	% من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

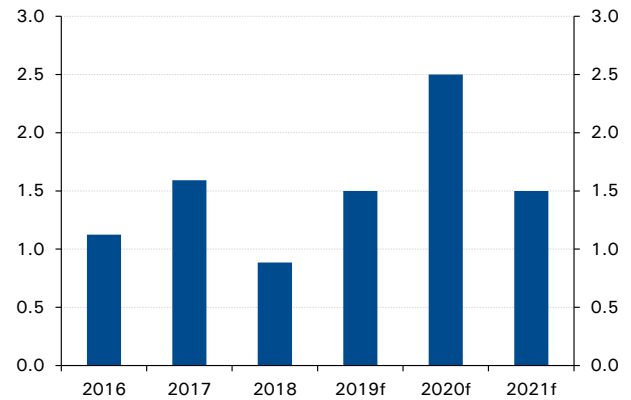
(% على أساس سنوي)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: التضخم

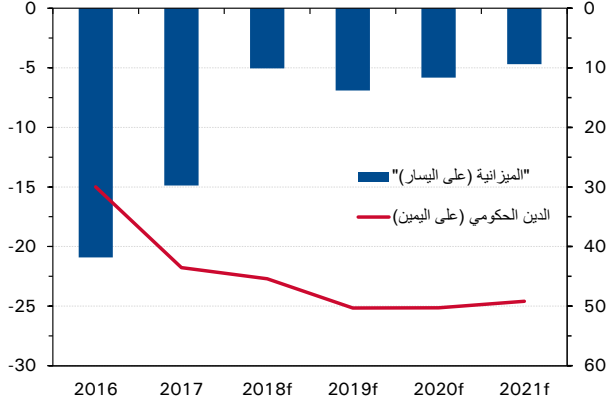
(% النمو السنوي)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: رصيد المالية العامة والدين العام

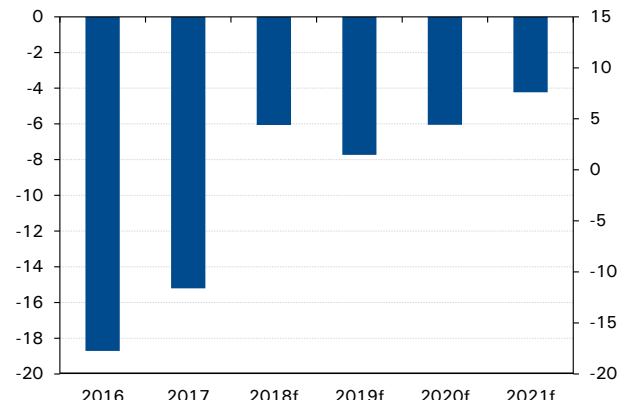
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: رصيد الحساب الجاري

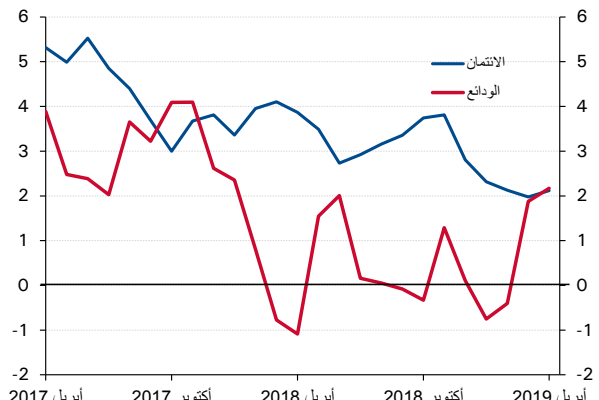
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الائتمان المصرفي الخاص والودائع

(% النمو السنوي)



المصدر: البنك المركزي العماني